

اقتصاد

فوق الطولة

لعبة «نصيب» البريطانية

علي محمود هاشم

على الأرجح، ثمة ما استدعي ترحيبنا به «لتغيير الإيجابي على الموقف الأردني» مؤخرًا، التغيير المقترض، والرسائل التي ينقلها «لربما» الروسي عن اجتماعات «منطقة خفض التوتر» جنوبًا، تزامنًا مع أقاويل عن تسليم معبر «نصيب» الحدودي لسورية.

لا يجد المرء مهريا من قياس تصريحات الملكة «اللطيفة» مؤخرًا حيال «نصيب»، بذاكرته المناقضة لأفعالها.. وفي سياق الفهم الممكن، تنبؤ «لعبة المعبر» كأحد تجليات مراسم العائلة الهاشمية في تسخير الأرقام قبيل الولوج إلى بازار المساعدات الخارجية دافعة أمامها لتلميح حيويته لاقتصادها، ولضرورات «المصادقية» هذه المرة، جذبت بعض «شقيعتها» جنوبًا لإعلان تبرمهم من تضيقها عليهم لتسليمه.. هكذا، يتساق الأمران في عملية تنويم إحاثي باتجاهين، الأول لتشجيع المنحجن على فك جزائريتهم ونقدتها «وهو ما حظيت به قبل أيام»، أما الثاني فيخشى لعدم التخفي مع الروس في مفاوضات «منطقة خفض التصعيد»!

من نافل القول إن الأردن ليست إلا أحد معايير السياسة البريطانية في شرق المتوسط، والحال كذلك، كيف يمكن فهم «الطفا» مع سعي الأخيرة نحو تعزيز سلطة جبهة النصره على الخطوط الجوية للتجارة السورية جنوبًا، عبر سحب «معتدليها» من عملاء مكتب مخابراتها الخامس نحو أقرانهم من عملاء الأميركيين عند «معبر / قاعدة»، التلف الحدودية مع العراق، ومع حماية دور «الجبهة» في مناطق أخرى شمالا كمعبر باب الهوي غرب اإلب، عبر دفع «المرصد السوري لحقوق الإنسان، النزاع الإنسانية لكتب مخابراتها السادس، في حملة إخراج للرد الروسي القوي الذي طالبت قوته «النصرة» الضارية من «المهاجرين الأيوغور» الصينيين هناك.. كل ذلك، له أن يكتسي تلميحًا تدل على أن بريطانيا في حالة من تأمير شرقا وشمالا وجنوبا، فلماذا قد تصدق ذهاب عائلتها الهاشمية، في اتجاه معاكس؟!

واستدراكا، فاتها الأردن بتسهيل سيطرة «النصرة» على المعابر بإيعاز بريطاني ليس جزافا، فمنذ نيسان ٢٠١٥، ساعة ذهب «مدبر» المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة لمسائدة «نزوة» التنظيم عليها والتنمية على الأمر بالإبقاء أنها تمت على أيدي «عناصر غير معروفة»-و-فقط- بهدف نهب بضه منات ملايين الدولارات من البضائع والمنشآت.. حينذاك، انفطقت التقيّة الهاشمية، وبرزت ملامح القادم على الحدود قبل أن تنجلي الصورة كليًا مطلع العام الجاري مع غزوة أخرى قادها «أمير أربني» آخر ومن داخل أراضي بلاده نحو الغرب من «نصيب»، بهدف تحييد الإحراج الذي قد تسببه مدينة «الرمثا» كيديل محتمل لطريق تجارة تحت السيطرة التامة للحكومة السورية، انطلاقا من «الجمرك القديم» الجب في المنشأة بدرا.

في مستجدات الأيام الأخيرة، ثمة ما يستدعي مستوى جيداً من الشكوك، فما نقل عن أحد «السوريين» الذين يتفاوضون «بالوساطة» مع سورية حول مستقبل المعبر، معلنا «صوابية فتح معبر نصيب تحت سلطة دمشق، لأسباب قانونية» وتقسام «عائلته» بين سورية وبين المسيطرين على «المناطق الحرة» واضطلاع مسلحيها بإحمايته وما بعد باتجاه دمشق بعمق ١٨ كم، تمهيدا لدخول ٦ دول بينها بريطانيا وكندا وهولندا وبلجيكا نهاية العام للمشاركة في الإشراف على «الشؤون المدنية» جنوب سورية، كل ذلك، ورغم محاولته تليس الواقعة اللسيامية، إخماسيطن مخاطر أشد عمقا مما شهدهنا حتى الآن عبر الجبهة الأردنية.

واقبعا، فيصح استنباطي أننا عن ميل بريطاني للاحتفاظ بجنوب سورية عبر «النصرة»، ومن ثم شرعنة حضورها المباشر مع آخرين تشاركهم الدم الملكي «هولندا، بلجيكا..» أو يتبعون سلطة مستعمراتها «كندا..» ليتحقق لها ما عجزت عنه بالحرب: هيمنة مقنونة على أحد ممرات التجارة شرق المتوسط، وملامسة خطوط التابلايين المعتدلة هذه مناطق سيطرة النصره وداش غرب درعا، التابلايين ليس مزمّحة، فصدى أحلامه يتردد في بريطانيا إلى هولندا والأردن والسعودية وإسرائيل منذ ٢٠١١.

إلى الخلف من لعبة «معبر نصيب» تلوح لعبة أكبر، وما لم يتوقف ممثلو بريطانيا في المنطقة عن إهانة ذكائنا، ودفع «أمرأة الثورة الأردنية» لتسليم المعبر وممراته نحو دمشق من دون شرط، فلا طريق سوى المضي بأسرع ما يمكننا لإطلاق معبر مع العراق وقهر ممانعة الغرب التي يبديها مخفرو الداعشي هناك.. لهذا الأمر أن يخلق أحلام شرعنة الحضور البريطاني على ظهر عملائها جنوبا، كما له أن يجرح اقتصاد الأردن بزجه في مواجهة مع ما ميّله معبر «طربيل» العراقي الأردني كمنصة تبادلية بين البلدان الثلاثة.

متعهد «الجبن» ضرب ضربته واشتكى لجهاز الرقابة المالية ليُكشف تلاعبه بالعقود!

محمد راكان مصطفى



استكمالا لما نشرته «الوطن» في وقت سابق حول إصدار وزارة الصناعة لقرار يمنع سفر المتعهد (ط. س) بناء على طلب الشركة العربية السورية للألبان ومشقتها على خلفية نقص في كميات الحليب وضمائنا لتحصل مبلغ ٣.١ ملايين ليرة لعدم تسليم الشركة كميات الجبن المقلية لكميات الحليب التي استلمتها لصناعة مادة الجبن، إذ تقدم بناء على ذلك المتعهد بشكوى للجهاز المركزي للرقابة المالية، وأحال الجهاز المتعهد (ط. س) وموظفين في الشركة إلى القضاء المختص.

وأوضح التقرير التحقيقي رقم ٤/٢١.٠ م.ع/ز.خ تاريخ ٢٠١٧/٥/٢١ الموجه إلى المحامي العام في دمشق (حصلت «الوطن» على نسخة منه) والمتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى شركة البان دمشق مع مرافقة كافة وجود مخالفات في العقود المبرمة بين شركة البان دمشق والمتعهد.

وأشار التقرير إلى أن العقد رقم ١٥ تاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥، هو عقد تشغيل للغير يقدم المتعهد المواد الأولية لتصنيع مادة الجبن العكاوي باستخدام آلات الشركة ومدد العقد خمس سنوات يتم تسديد القيمة المستحقة عن الكمية المنتجة خلال شهر نقداً إلى صندوق الشركة وتكون الكمية المنتجة بحدود ١٥ طنان كحد أدنى شهريا وأجرة تصنيع ١ كغ من العكاوي بـ٣٠ ل.س، إذ تمت المخالفة بعدم ضبط الكميات المنتجة من المادة بشكل فعلي وعدم قيام اللجنة المشكلة بعملها لجهة ضبط الكميات فعليا والتراخي في حصول حقوق الأير الذي أدى إلى تراكم الأقساط وتخلّف المتعهد عن التسديد.

كما كشف التقرير المخالفات المرتكبة في العقد رقم ٥١ تاريخ ٢٠١٥/٦/١٥ وهو عقد لتصنيع جبن قشقوان، المواد (العكاوي) حيث تكون المواد الأولية (الحليب الخام) من الشركة والعمالة والتصنيع من المتعهد مقابل ١٥ ل.س للكت، التي ثبت وجود مخالفات بتحملها المتعهد لعدم الوفاء بالتزاماته العقدية وإستلامه كميات من الحليب من الشركة دون تسليم أي منتج (جبن عكاوي) رغم تقديمه تعهدا لتسليم الجبن العكاوي بنهر نيسان ٢٠١٦ ولم يسلم سوى ١٥٠٠ كغ من أصل ٤٠٠٠ كغ، وحمل

بعدم تسليم المتعهد الكميات المطلوبة منه وأحيلت تلك الكتب إلى أن المدير الفني والإنتاجي وكذلك كتاب التعهد المقدم من المتعهد لمتابعة تحصيل الكميات ولم يتخذ أي إجراء لمتابعة الموضوع، وترتب على المتعهد بموجب هذا العقد مبلغ ٢.٢ مليون بعد حسم مبلغ التأمينات النهائية البالغة ٤٠ ألف ل.س.

إلى ذلك بلغ إجمالي المبالغ المترتبة على المتعهد بموجب العقود الثلاثة المتكورة ٧ ملايين ل.س مع الإشارة إلى أن جميع العقود المشار إليها أعلاه منظور أمام القضاء، وانتهى التقرير التحقيقي إلى المقترحات والتوصيات بإحالة المتعهد على القضاء المختص سندا لأحكام المادة ١٠ من القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٣ المتضمن قانون العقوبات الاقتصادية، ووضع الحجز الاحتياطي على أمواله وأموال زوجته المنقولة وغير المنقولة تأميناً لسداد مبلغ ٧ ملايين ل.س مع الفوائد القانونية المترتبة على المبلغ من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد، واستصدار تعميم بعدم استخدام أو التعاقد أو إعادة تعيين المكلفة تسير المديرية المالية خلال فترة العقد والمدير الفني والإنتاج بالشركة لا نسب لهم بالتقرير. والطلب إلى وزارة الصناعة الإبقاء على منع المغادرة الخروص من قبلها بحق المتعهد لحين استرداد المبالغ المترتبة عليه كافة لمصلحة شركة البان دمشق مع فوائدها القانونية من تاريخ الاستحقاق ولتاريخ السداد، وتوجيه شركة الألبان في دمشق إلى متابعة الدعوى القضائية المرفوعة بخصوص العقود المبرمة مع المتعهد وإقامة دعوى مدنية بحق المتعهد ومطالبته بالعدل والضرر الذي لحق بالشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستلام قسم العكاوي المشغول من قبله بموجب العقد لعام ٢٠١٥.

وتوجيه الشركة بضروة الاعتماد على إمكانياتها الذاتية من مواد أولية وعماله وآلات بتصنيع منتجات الألبان ومشتقاتها والإستعانة قدر الإمكان عن إبرام عقود لجلب ورشات خارجية للتصنيع وخصوصاً لأجل طويلة أو تأجير أقسام الشركة بالآلات ومعدات ما يلحق ضرراً بالشركة، وفي حال التعاقد مع الغير إلزام المتعهدين بالتوقيع على محاضر استلام الكميات (المواد الأولية) وذلك لضمان حقوق الشركة.

وفد روسي يبحث آليات الاستثمار بالمناطق الحرة

«الاقتصاد» تسمح باستيراد ٢٢ مادة جديدة

من بينها الفطر والورنيش والآلات الموسيقية

صالح حميدي

من مطالبات التجار بالسماح باستيراده لكونه من المواد الأولية للصناعات الغذائية والمعلبات ثم بالدرجزة الثانية تأتي مادة الورنيش للصنائع. وفي السياق ذاته بين مدير اقتصاد اللاقية تيسير سلطنة لـ«الوطن» أن المواد التي سمح باستيرادها مؤخرًا كانت منتظمة في مقارحات غرف الصناعة والتجارة وبعض مديريات الاقتصاد وغيرها قبل أن تصدر بقرار من وزير الاقتصاد وأن تطبيق ذلك يقع على عاتق مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية ورؤساء دوائر منح إجازات الاستيراد تدقيق كل طلبات الاستيراد قبل رفعها بالجداول اليومية إلى الإدارة المركزية من حيث البند القائمة المسوحة والرسوم التجارية الوصف حسب التعريف والشروط الخاصة بالمواصفات على استخدام.

وفي سياق آخر، بحث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل مع وفد حكومي روسي وعدد من مديري وممثلي الشركات الروسية الكبرى برئاسة كيريل مولوتسوف نائب وزير الطاقة ألبان الاستثمار بالمناطق الحرة في سورية وإسبانيا في إسبانيا، وأكد الخليل ضرورة الاستفادة من نظام الأفضليات الجمركية للدول النامية أثناء دخولها الأسواق الروسية لتعزيز إمكانياتها التنافسية، مشيراً إلى أهمية إقامة مراكز دافعة للمنتجات السورية في روسيا وللمنتجات الروسية في سورية لزيادة التبادل التجاري بين البلدين، من جانبهم أعرب أعضاء الوفد عن عزم الجانب الروسي على تعزيز عمليات التبادل التجاري مع سورية استيراداً وتصديراً بما يخلق أرضية متينة للتعاون.

أصدرت وزارة الاقتصاد قائمة مستوربات جديدة وعمتها على مديريات الاقتصاد بالقرار رقم ٦٦٥٦ تاريخ ٢٠١٧/٩/١٧ خاص بالمنشآت الصناعية القائمة، وتعمل فعليا على أرض الواقع. وتضمنت القائمة إضافة ٢٣ مادة جديدة إلى اللبيل التطبيقية الالكتروني الموحد منح إجازات وموافقات الاستيراد حسب البنود الجمركية الثمانية للتعرفة الصناعات الجديدة في الفطر ومكثفات مركزة صناعية من عصير الأناناس ومكثفات خنيط العصائر والكلس وسلطات وخلطات مخضرة ومحضرات سلطات وتوابل مخلوطة ودقيق ومساحيق خردل محضر شريطة استخدامها لمنشآت متخصصة في الشوربات والشعيرية، وتضمنت أيضاً أكياسا عرض قاعدتها فوق ٤٠ سم وورقا مقوى وحنشوة السيللوز أو طبقات من الألياف وبكرات وحوامل من خيوط المنسوجات والساعات الورقية إضافة إلى مصنوعات الحديد مطروقة ومقوشة بالضغط وعدد حركة صناعات كاملة ومجمعة تعمل بالكهرباء وقطع تبديل ساعات مختلفة على ألا تشكل وحدة كاملة ومادة الورنيش المستخدمة في صناعات الدهانات وصناعة الجلود، وشملت القائمة الجديدة كذلك الآلات الموسيقية مثل الغيتار والكمان والآلات النحاسية وتعمل بالهواء والأبواق وعدداً موسيقية وآلات وأجزاء وألوازم آلات موسيقية وأداعية. وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير اقتصاد ريف دمشق زكريا بكر أن الفطر شكل النسبة الأكبر

١٥٧ قضية تهريب أمام «الجمارك» خلال أيلول أغلبها ألبسة وأغذية

أمر الضابطة الجمركية لـ«الوطن»: نقل ٢٠ ضابطاً

لتصويب العمل الجمركي والحد من الترهل

عبد الهادي شباط



كثف الأمر العام للضابطة الجمركية المعيد سعيد صبيح لـ«الوطن» عن حركة تنقلات في الضابطة الجمركية لتطول نحو ٢٠ ضابطاً منهم رؤساء ضابطات جمركية ورؤساء مناطق جمركية، مبيّناً أن حركة التنقلات تأتي في إطار تطوير العمل وتصويب العمل الجمركي واختيار القيادات الأكثر كفاءة، وهو ما يعزز من مستوى العمل ويحد من أي حالات ترهل أو مخاطر لبعض المخالفات والتجاوزات.

وبين أن حصيلة الشهر الماضي من القضايا المحققة في الضابطة الجمركية كانت ١٥٧ قضية بقيمة ١٩٠ مليون ليرة، في حين بلغت قيمة الغرامات المتوجبة عن هذه القضايا نحو ٩٠٦ ملايين ليرة منها نحو ٢٠٠ مليون ليرة تم تصفيدها، في حين بلغ إجمالي الرسوم الواجبة على هذه القضايا نحو ٦٥ مليون ليرة، وأن أهم المواد المهربة شملت ٤٤ قضية مواد غذائية بقيمة ٢٠ مليون ليرة و١٨ قضية البسة بقيمة ١٢٣ مليون ليرة ونحو ٦ قضايا تهريب أدوية بقيمة ٣.٢ ملايين ليرة، و ٨ قضايا خردة بقيمة ٢.٥ مليون ليرة في حين تم تحقيق قضيتي دخان وقضية تهريب الخنزير. كما بين صبيح أن حالة من البهوه تسود مؤخراً في حركة التهريب معتبراً أن حركة التهريب عادة ما تكون متلازمة ويكتمها العديد من العوامل هو حاجة السوق المحلية من بعض المواد وعدم توافرها أو

كفاية المنتجات المحلية أو المستوردة أو طبيعة الأسعار ووجود هوة بين أسعار المواد في السوق المحلية والأسعار في السوق المجاورة وهو ما يشكل حافزاً للتهريب وإدخال هذه المواد بطرق غير نظامية وجنى الأرباح وتقوية الكثير من العائدات على الخزينة العامة، وعن تراجم معدلات التهريب بين أنها بدت واضحة للمواد الشائع تهريبها مثل غنم العواس ومعدات تسخين المياه من الرسوم الجمركية، وتسهيل يتابعون هذه الأنواع من اللجوء حتى داخل الأسواق والمحال في حال وصول معلومات عن وجودها لما لهذه الأنواع من اللجوء من مخاطر على الصحة العامة لتناولها لعدم اختلافها مع التجار وأن الأمور تسير وفق الاتفاقات السابقة مع غرف التجارة وان أي حالة تفتيش استودع تكون بإشراف الضابط رئيس الضابطة الجمركية لضمان تنفيذ المهمة دون حدوث أي تجاوزات أو مخالفات.

هيئة الاستثمار تجمع «الكهرباء» مع مستثمري الطاقة المتجددة

علي محمود سليمان

أيوب لـ«الوطن»: الدعم الحكومي أغلبه خطايبي وعدا ذلك روتين

«الكهرباء»: ننظر الدليل الإجماعي لتنفيذ مشروعات التشاركية

بشراء الكهرباء المنتجة وفق أسعار التغذية التي صدرت بالقرار ٦٣/١٧، أما مشاريع تصنيع اللواقط الشمسية وغيرها من مولدات الطاقة المتجددة فهي مشاريع صناعية غير مرتبطة بوزارة الكهرباء وغير ملزمة بشرائها ولكن يمكن أن تشتري الوزارة منتجات المشروع إن كانت تتناسب مع حاجاتها.

بدوره أشار مستثمرون إلى أن الدعم الحكومي في غالبه يكون دعماً خطايبياً فالمشكلة الحقيقية لدى الحكومة هي توفر السيولة، وهنا يوضع المستثمر في مجال الطاقة المتجددة أمجد أيوب في تصريحه لـ«الوطن» أن المستثمرين يعانون من تعقيدات الروتين الحكومي كون الدعم الحكومي خطايبي وما عدا ذلك التعقيد ينهك المستثمر من صعوبات الحصول على التراخيص وإجازات الاستيراد وغيرها من المشاكل، بالإضافة إلى أن قانون الكهرباء بحاجة لإعادة دراسة ولا يتماشى مع الواقع ولا يدرس موضوع التقنين والأمور التشريعية والتنفيذية في كافة القوانين غير عملية ولا تساعد في الاستثمار.

مضيفاً بأنه رغم الحديث عن وجود ٣٠ مشروعاً مطروحاً للاستثمار، فلم يتم توضيح كيفية التقدم لاستثمارها ولم تحصل على جواب واضح حول كيفية استثمار مشروع واحد منها وهذا الكلام جرى بالاتحاد مع رئيس الحكومة منذ عدة أشهر وحتى الآن لم تحصل على جواب واضح رغم أننا تقدمنا بالطلب للاستثمار بالصيغة والاستطاعة التي ترغب فيها وزارة الكهرباء.

عدة نقاط تعتبر مهماً للمستثمرين من وجهة نظر وزارة الكهرباء وهي النظر في إعفاء كافة مستلزمات الإنتاج بما فيها المواد الخام المستخدمة في العملية الإنتاجية من الرسوم الجمركية، وكون الكهرباء تدخل في العملية الإنتاجية لكل المواد المصنعة فيرى المستثمرون أن يتم تخفيض التسعيرة على الكهرباء لهم كون ذلك يعكس إيجاباً على تكلفة المنتج النهائي، وإعفاء كافة التجهيزات ومعدات تسخين المياه من الرسوم الجمركية، وتسهيل منح القروض الائتمانية للمستثمرين وتحفيز الشركات لتصبح شركات مساهمة عامة وتفعيل قانون التشاركية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت الإمام أن الوزارة بانتظار الدليل الإجماعي الذي يوضح المعايير لخطوات المعتمدة لتنفيذ مشاريع التشاركية، وعدا ذلك لا يوجد ما يعيق أي مستثمر لديه فرصة استثمارية أن يقدم بدراسة متكاملة وفق قانون التشاركية وتدرس من الوزارة وتقدم مكتب التشاركية وفي حال تم التأكد من جدوى المشروع يعلن وفق قانون التشاركية ويمنح عشر علامات عن أي مستثمر آخر.

لاقفة إلى أن الوزارة كانت تعمل على مشاريع التشاركية منذ العام ٢٠١٠ حيث تقدم للوزارة ١٧ عرضاً مؤهلاً لتنفيذ ولكن ظروف الأزمة أثرت سلبياً على إمكانية إقامة هذه المشاريع، ولكن لا يوجد ما يمنع أي مستثمر من تنفيذ محطات توليد صغيرة باستطاعة ١٠ ميغا، ويمكن لأي مستثمر إقامة أي منشأة سواء ريفية أو شمسية أو كتلة حاوية باستطاعة دون ١٠ ميغا وتقوم الوزارة

الإشكالية مرتبطة بكيفية تنظيم عقود المشاريع وفق صيغة التشاركية، حيث يوجد عدم وضوح في القانون كما أشارت وزارة الكهرباء حيث إنه بحاجة لتأطير قانوني.

ولفتت الوزارة إلى أنه خلال المرحلة القادمة سوف تقوم الهيئة بعقد اجتماع فني موسع مع وزارة الكهرباء للفترة الفرص المتعلقة بمشاريع التشاركية، حيث ستعمل الهيئة على تأمين كافة المعلومات للمستثمرين سواء من نماذج العقود وصيغ العقود وكافة الإجراءات المطلوبة لإقامة المشروع على صيغة التشاركية، لتكون موجودة ومعروضة بشكل واضح، مشيرة إلى أن النافذة الواحدة في الهيئة تعمل على تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين وقد قامت منذ بداية العام الحالي بمنح ألف إجازة استيراد للمستثمرين بما يتعلق باستيراد المعدات والتجهيزات لمشاريعهم التي شملت من قبل الهيئة. كما بين جانبه بين المستشار في وزارة الكهرباء أحمد الزير أن التشاركية لا تزال غير واضحة المعالم كونها في بدايتها، ولا يوجد أي مشروع تم تنفيذه بصيغة التشاركية الحالية لمعرفة النتائج على أرض الواقع، ولذلك تقوم الوزارة حالياً بدراسة كل مشروع تطرحه ليكون ضمن المشاريع التشاركية مع القطاع الخاص بشكل فعال ولكن بعد الوصول إلى صيغة العقد لمشاريع التشاركية، حيث يجري العمل حالياً على وضع أدلة العمل.

من جانبها أشارت مديرة تنظيم قطاع الكهرباء والاستثمار الخاص في وزارة الكهرباء هيام الإمام إلى

عقدت هيئة الاستثمار أمس اجتماعاً مع وزارة الكهرباء وعدد من المستثمرين في مجال الطاقة المتجددة لمناقشة قطاع الطاقة والطاقة المتجددة، حيث أعدت الهيئة خلال الفترة الماضية مجموعة من الفرص الاستثمارية بالتنسيق مع وزارة الكهرباء وبلغت ٣٠ فرصة استثمارية موجهة للاستثمار في مختلف الجبر وممراته نحو دمشق سواء تشاركية (مفتاح باليد- خاص أو حسب الاتفاق مع وزارة الكهرباء).

كان النقاش حاداً خلال الاجتماع بين جميع الأطراف للوصول إلى صيغة واحدة للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، حيث هدفت الهيئة لإطلاق الخطة الإستراتيجية لاستثمار القطاع الخاص في مجال الكهرباء وفقاً للولويات التي حددتها وزارة الكهرباء، وتحديد الآليات التنفيذية التي تتضمن سرعة التنفيذ للمشاريع الاستثمارية وإزالة العقبات التي تعترضها وخاصة المشاريع المشتملة على قانون الاستثمار وتوزيع استثمارات ومطابقتها وإقرارها وفقاً للخارطة الاستثمارية التي أعدتها الهيئة والخارطة الشمسية التي أعدتها وزارة الكهرباء والكمونات الريفية.

مدير عام هيئة الاستثمار إيناس الأموي بيّنت لـ«الوطن» أن مشاريع الطاقة المتجددة قسمت إلى أكثر من شكل تعادلي، فالاستثمار الخاص لا يمكن عليه أي إشكالية وهو متاح ويشارك مباشرة للاستثمار، في حين كانت